

من الذاكرة..

د. محمد صابر عرب

لقد نشرت بعض الصحف العربية خلال الأسابيع الماضية أن ثمة محادثات تتم بين الخارجية التركية وأمين عام الجامعة العربية بشأن حذف العبارات العدائية من كتب التاريخ المقررة على المدارس العربية، والتي تتضمن عبارات عدائية ضد العثمانيين، وكلمة: "عبارات" هي كلمة مهذبة، لأن الخبر إن كان صحيحاً فالمقصود به هو تغيير التاريخ العربي بما يجمّل الصورة السلبية عن الأتراك العثمانيين خلال القرون التاريخية التي كان العرب فيها خاضعين للسيطرة العثمانية.

والمتابع للسياسة التركية منذ عدة سنوات يلحظ أن جهوداً تركية تبذل في هذا الاتجاه، ليس على المستوى العربي فقط؛ وإنما على المستوى الدولي أيضاً، وقد حضرت منذ ثلاث سنوات مؤتمراً عقد في اسطنبول عن الأرشيف العثماني، وقد لاحظت حجم الحضور من المؤرخين والسياسيين من كل دول

العالم، وكانت قضية مذابح الأرمن بمثابة الموضوع الرئيس لهذا المؤتمر، حيث أتاح الأتراك الوثائق الخاصة بتلك القضية ردًا على الحملة الدولية المنظمة التي استهدفت إحراج الحكومة التركية والحيلولة دون دخول تركيا إلى الاتحاد الأوروبي.

لعل رغبة الحكومة التركية في تحسين علاقتها بالجانب العربي تأتي في هذا السياق. لكن القضية أكبر من هذا بكثير، فليس من المتصور أن تتمكن تركيا من تحقيق نجاحات في هذه القضية التاريخية لأن العديد من المصادر الوثائقية والكتابات التاريخية الرصينة قد سجلت واقع الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في الولايات التي كانت تابعة للدولة العثمانية سواء أكانت ولايات عربية أو أوروبية. فهل من الممكن تغيير الحقائق مثلاً فيما يتعلق بضريبة الغلمان؟ وهي الضريبة التي كانت تفرض على الولايات الأوروبية. حيث يفرض على كل قرية أو مدينة وفق عدد سكانها أن تقدم عددًا معلومًا من الأطفال في سن صغيرة لا تتجاوز السبع سنوات، ينقل بعدها الأطفال إلى العاصمة العثمانية حيث يلتحقون بالمدارس السلطانية، وهؤلاء هم الذين شكلوا النواة الأساسية لما كان يُعرف باسم: "الانكشارية"، وهي القوة التي كانت تعتمد عليها الدولة في إدارة شئونها العسكرية والسياسية والاقتصادية.

هل يمكن أن نحذف من التاريخ المذابح المهولة التي تعرضت لها بلاد الشام خلال العصر العثماني؟

هل من الممكن إغفال ما أقدم عليه العثمانيون عقب دخولهم مصر حينما استولوا على المخطوطات ونوادير المقتنيات الفنية والمتحفية فضلاً عن العمالة الفنية النادرة في شتى مجالات العمارة، وكذا العلماء وقراء القرآن الكريم ومفسروه، والذين بلغ عددهم وفق رواية ابن إياس، الذي عاصر هذه الأحداث زهاء ألف وثمانمائة، حيث نقلوا إلى العاصمة استانبول، وهم الذين قاموا ببناء وزخرفة القصور والمباني السلطانية، وقد أضاف ابن إياس: أن نحو خمسين صنعة في مصر قد تعطلت بسبب نقل هؤلاء إلى استانبول، وقد كانوا جميعاً من كبار العلماء وأرباب الحرف وشيوخ المهن المختلفة.

لا أحد يستطيع أن يحذف من التاريخ ما ارتكبه العثمانيون من تجاوزات ضد الشعوب التي احتلوها بما في ذلك العرب والأرمن على السواء. لكن من الثابت أيضاً أن الأرمن قد أحدثوا حالة من القلق الدائم للعثمانيين وأثاروا ضدهم الرأي العام الأوربي خلال القرن التاسع عشر، لدرجة أن قادة الحركة الصهيونية وقتئذ ومن بينهم نيولنسكي، وهرتزل، قد تظاهروا بالقيام بمساعي مع الدول الأوربية في محاولة للضغط على السلطان عبد الحميد، وقد عرضا

عليه في مايو ١٨٩٦ نتاج مساعيهم لتسوية المشكلة مقابل قيام دولة يهودية في فلسطين، لكن عبد الحميد، كان من الذكاء بحيث لم يسمح لهما بتحقيق أحلامهما قبل حل المشكلة الأرمنية التي كانت قد تعقدت على الرغم من إدعاء هرتزل أنه قد حصل على وعود من الدول الأوروبية لحل المشكلة.

أعتقد أن ما تقوم به الحكومة التركية من محاولات سواء على الجانب الأوربي أو العربي فيما يتعلق بتغيير الصورة السلبية للعثمانيين في أدبيات الكتابات التاريخية، لا يعد أمراً منطقياً لأنه يتعارض مع الحقائق فضلاً عن استحالة تحقيق نجاح في هذا الاتجاه.

وإذا كان التاريخ أحياناً يعد عبئاً ثقيلاً، فلعله في الحالة التركية يعد نموذجاً لهذا العبئ، ومن الحقائق الثابتة أن تركيا الحديثة منذ أن تخلت عن تاريخها عقب قيام الجمهورية التركية ١٩٢٤، وقطع علاقاتها مع هذا التاريخ بشكل لافت، ابتداء من استعمال الحروف اللاتينية بدلاً من العربية، وانتهاء بالعمل بالفكر العلماني والتخلي عن كل المظاهر الإسلامية التي كانت من الثوابت في التاريخ العثماني، كل ذلك شكل مرحلة جديدة لا تتحمل تركيا الحالية على ضوء كل هذه المتغيرات أية مسؤولية قانونية أو تاريخية عنها، وإلا فعلى

الكثير من الدول الأوروبية أن تعلن مسئوليتها عن احتلالها ونهبها لكثير من ثروات الدول المستعمرة، سواء في الوطن العربي أو في القارات الأخرى.

وإذا كانت الحركة الصهيونية قد نجحت باقتدار في تسويق المذابح التي تعرض لها اليهود في ألمانيا خلال الحرب العالمية الثانية، لدرجة أن هذه القضية قد أصبحت بمثابة الثوابت في الضمير الإنساني، على الرغم مما أحاط بها من مغالطات لم يتمكن المؤرخون من تصويبها.

هل يمكن للعرب وقد تعرضوا لمذابح مهولة وخصوصاً في الجزائر على يد الفرنسيين، وفي ليبيا على يد الطليان أن يلجأوا إلى محكمة العدل الدولية لكي تعيد فتح هذه الملفات التاريخية؟

إن المذابح والدمار الذي لحق بكثير من دول العالم بسبب الاستعمار الأوربي، هي حقائق ثابتة وإعادة فتح هذه الملفات يحدث ضرراً بالغاً بالعلاقات الدولية.

فلماذا إذن تتحمل الجمهورية التركية وحدها مسئوليتها التاريخية والقانونية عن قضية الأرمن، بينما قضايا أخرى كثيرة قد تكون أخطر من تلك القضية قد تم إغلاق ملفاتهما تماماً؟

أليست هذه القضية تثير تساؤلاً: من المستفيد من فتح هذه القضية؟
أعتقد أن قوة خفية لها مصالح في إثارة هذا الموضوع، وخصوصاً وأن
تركيا الحديثة قد استطاعت أن تطرح نفسها باقتدار كدولة إسلامية، لكنها
ديمقراطية واستطاعت باقتدار أن تحقق قدراً كبيراً من التنمية.
على أية حال فإن السؤال الذي يبقى مطروحاً: ما هي القوى الخفية
القادرة على أن يظل موضوع الأرمن مطروحاً على طاولة المفاوضات في كل
المحادثات ما بين أوروبا وتركيا؟

د. محمد صابر عرب